المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة نظرية تحليلية
اسم الكاتب: م.د. مجيد حميد محمد، م.د. سرى هاشم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2275
تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 10:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة نظرية تحليلية

م.د.مجيد حميد محمد (*)
م.د.سرى هاشم محمد(**)\

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الأمريكية من بين المواضيع الأكثر إثارة للجدل والاهتمام في العالم المعاصر، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الند الموازن الوحيد، لنفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي .

والسياسة الخارجية لأي دولة تستند إلى اعتبارات توجه علاقاتها مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لابد أن يتضمن مجموعة من الوسائل والأهداف والغايات التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد الكيفية التي يتم التعامل بها مع الأطراف الخارجية.

وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنطاق الواسع الذي يغطي كامل مكونات النظام الدولي، وبالطابع البراغماتي، الذي يستند إلى برنامج عمل سياسي خارجي يتضمن تحديداً مسبقاً لطبيعة وأسلوب الأداء والقرارات والأهداف والغايات والوسائل، وتشترك في في صنع السياسة الخارجية الامريكية مؤسسات رسمية وغير رسمية وعلى رأسها رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي يتمتع بصلاحيات ممنوحة له بموجب الدستور.

وتبعا لذلك يسعى الباحثان لصياغة النموذج العام ،الذي يحدد ملامح الإستراتيجية الأمريكية القومية العليا ويلاقيان صعوبة شديدة في تعيين النسق النظري للإطار الشامل للسلوك،أو تحديد المنظور الأوسع للرؤية.

(*) المعهد التقني/كركوك.
(**)\ المعهد التقني/كركوك.

اهمية البحث:-

تحظى السياسة الخارجية بأهمية كبيرة على المستوى الدولي، وتصاغ السياسة الخارجية من قبل اطراف رئيسة تشترك مع الرئيس الامريكي مستخدمة وسائل متعددة لتنفيذ سياساتها والذي بموجبه يتحدد اطار عمل الولايات المتحدة الامريكية مع الاطراف الخارجية..

فرضية البحث:-

تحتل موضوعة السياسة الخارجية الامريكية بكل ما تنطوي عليها من ابعاد واهداف ووسائل باهتمام اكاديمي سياسي يفوق السياسات الخارجية للدول الاخرى، وهذا يعود الى المكانة البارزة التي تحتلها الولايات المتحدة الامريكية في عملية صنع القرار الدولي، ويتمتع الرئيس الامريكي بدور مهم في صنع السياسة الخارجية والذي استمده من السلطات الممنوحة له بموجب دستور الولايات المتحدة الامريكية.

منهج البحث:

للتحقق من فرضية البحث فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوظيفي فضلا عن المنهج النظمي في الوصول الى نتائج منطقية.

هيكل البحث

وإزاء ما تقدم، وتبعاً لمتطلبات الموضوع، تم تقسيم البحث إلى مباحث ثلاث، وهي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

المبحث الثالث:سلطات الرئيس في الدستور .

المبحث الاول/ماهية السياسة الخارجية

ان دراسة أي موضوع او ظاهرة يستدعي الخوض والاخذ بنظر الاعتبار الخلفية الفكرية والمعرفية،وبناء على ذلك ومن اجل تحقيق التأصيل العلمي في هذه البحث ولتحديد الاطار المفاهيمي الذي لا يقل اهمية عن الدور التحليلي والتفسيري، فوجدنا

ان فهم السياسة الخارجية يتطلب أولاً الإحاطة بمفهومه بصورة تجريدية،ومن ثم معرفة أهم البنى الفكرية التي تستند إليها، والمراحل التي مرت بها كتطور في المفهوم والممارسة العملية لها.

المطلب الأول /مفهوم السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية لدولة ما على إنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذه الدولة مع الدول الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء[١].

فالسياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعد الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية .الا ان الدول ليست وحدها على المسرح الدولي[٢].

بل هناك الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها، و قد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، فالدكتور بلانودا ولتون عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة

---

[١] حسين شريف، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤،ص٣٣.

[2] (M.Bedjaoui(dir),Droit international,Bilant et prespestives ,paris,A.pedone, (UNESCO,1991,21omg.

تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية[٣].

إن السياسة الخارجية كتفاعل سياسي دولي تتأثر وتتعلق بحركة صانع القرار الذي يعد الموجه الرئيسي والمتابع المستمر لديمومة نشاطها وحركتها كونها الميدان الفعلي لوظيفته، إلا إن الآراء تضاربت حول مدى وحجم هذا التأثير فهناك رأي يقول إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي ناتجة عن فعل مؤسساتي وتنظيمي وهيكلي وخاضعة بالوقت نفسه إلى معايير المشاركة السياسية لمؤسسات الدولة العليا وجهازها الحكومي والتشريعي ولهذا فأن دور صانع القرار يتقلص إلى الحد الأدنى ويصبح بالتالي دوراً بسيطا ومحددا، لأن الدولة حسب أصحاب هذا الرأي هي منظومة مترابطة ومتكاملة من المؤسسات والهيئات والإدارات، وان صنع القرارات يتم بطريقة المشاركة الفعلية للعديد من المنظمات والمؤسسات التشريعية وبالتالي فأن سياسة الدولة الخارجية عبارة عن ناتج الحركة المؤسساتية الهيكلية الداخلية للدولة[٤٤].

إما الرأي الآخر فيمنح صانع القرار الدور الأكبر والذي يفوق عمل المؤسسات والتنظيمات المساهمة في إنتاجها كونه المتحدث الرسمي الأول باسم الدولة ، وأصحاب هذا الرأي يعتبرون إن الدولة تتمثل وتتجسم عبر مؤسسة سياسية محددة يرأسها ويقف على هرمها شخص متمثل بصانع القرار، فعندما نتحدث على سبيل المثال عن علاقات أو لقاءات تتم بين الدول فأننا نتحدث عن اللقاءات التي تتم بين صناع القرار لتلك الدول أو من يمثلهم، فهم الذين يترجمون وينقلون المفهوم المجرد لمصطلح الدولة إلى واقع ملموس، وقد يغالي أصحاب هذا الرأي ويتطرفون أكثر بحكم دوافع أيديولوجية معينة أو تنشئة ثقافية خاصة فيميلون إلى الاعتقاد أن الدولة مرادفة لقيادتها السياسية المتمثلة برئيسها أو ملكها أو رئيس حكومتها أو من يمثلهم، وأن من الصعب التفريق بين الدولة وصناع قرارها كونهما متممان بعضهما للآخر[٥].

---

[٣] نقلا عن: د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، دار الحكمة للطباعة، ١٩٩١.

[٤] موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية ،بيروت، دار عويدات،١٩٩٢، ص٢٢.

[٥] هارولد لاسكي، اصول السياسة،ج١، ترجمة: محمود فتحي عمرو ابراهيم لطيف عمر، دار المعرفة، القاهرة، د.ت، ص٤٦-٤٨.

فغالبا ما يضطلع صناع القرار وبغض النظر عن الآراء المختلفة حول مدى أهميتهم ومقدار تدخلهم أو مشاركتهم في رسم خطوط السياسة الخارجية يضطرون في أحيان كثيرة إلى عدم التقيد بصيغة عمل محددة أو الانسياق وراء رأي أو مدرسة تحكم سلطاتهم إلى حدود ضيقة، فالمتغيرات الدولية واشتداد الأزمات في عدة أحيان وضرورات الأمن القومي للبلد ومقدار التهديدات الخارجية التي تحوم حول أوطانهم تضطرهم إلى ممارسة عملهم بصورة عملية تعود على سياستهم بالمنفعة وكسب الجولات المصيرية وإحداث تأثيرات اجتماعية دافعة ومؤيدة للقرار السياسي المتخذ من قبلهم في أية قضية تهم الرأي العام أو أزمة دولية تؤثر على كينونتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما إن هناك بعض القضايا المهمة والتي تتطلب ردود أفعال سريعة وقدراً عالياً من السرية والكتمان لحساسيتها الأمنية لا يمكن اتخاذ القرار بصددها عبر إمراره بالمؤسسات والهياكل والمجالس التي تشكل منظومة الدولة السياسية حيث يتعرض هذا القرار إلى التأثير أولا والى فقدانه مبدأ المباغتة والمفاجأة وكسب الجولة الأولى ثانياً، فضلا عن ذلك إن للتأثيرات النفسية ولنوع الثقافة السائدة في المجتمع دورهما في قبول وتأييد وحشد الرأي العام لصالح القرارات المتخذة، ولذلك نراهم أحيانا يلجئون إلى الظهور بصورة الشخصيات القائدة والحاضرة بشكل يومي عبر القنوات الإعلامية والصحف اليومية وإصدار الشعارات والخطابات التي تناغم مشاعر الجمهور لممارسة التأثير النفسي عليهم ، ويمكن ملاحظة هذا الأمر جلياً أثناء حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق، فالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كان بحاجة ماسة إلى كاريزما العالم الثالثية والاستيلاء على هذا النموذج طيلة مدة ولايتيه لغرض تمرير مشروعه في الحرب وإنجاحه قدر المستطاع، فإدارة مثل هذه الأزمات تتطلب من صانع القرار إن يكون حضوره قوياً ومؤثراً مع شخصية الدولة بنفس الوقت نرى في حالات أخرى وضمن مجريات السياسة الدولية وطبيعة العلاقات الدولية إن رسم السياسة الخارجية وترجمتها إلى واقع ملموس عبر الهيئات السياسية والمؤسسات الاستشارية والتشريعية والهياكل التنظيمية يؤدي إلى خلق سياسة متوازنة ومؤثرة ويحقق قدراً من النمو السياسي والاجتماعي المرتجى سواء على الصعيد الداخلي أو على

صعيد المجتمع الدولي، وهذا يعني إن للجانب الموضوعي دور مهم في تحديد طريقة صنع القرار ونوع القرارات الصادرة[٦].

فضلا عن ما تقدم إن السياسة الخارجية هي وحدة كلية غير متجزئة ، فالأفعال السياسية الخارجية ناتجة عن عملية سياسية داخلية متكاملة تبدأ عند لحظة التفكير بقرار سياسي محدد وتنتهي إلى الحالة التي يتم فيها إخراج هذا القرار وترجمته إلى تصرف وسلوك ظاهر وبارز وملموس من قبل الدولة ، هذه الأفعال قد تبدو للبعض على أنها أفعال متجزئة وبعيدة عن سياسة الدولة العليا ولكن حقيقة الامر إن جميعها هي التي تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فهي حركة عملية متكاملة مكونة من مجموع تلك الأفعال تسعى إلى تحقيق أهداف مرتبطة بالاستراتيجية العليا للدولة ، ومن هذا المنطلق تكتسب تلك الأهمية والخصوصية في مضمار عمل الجهاز الحكومي ويجري التركيز عليها في تحسين موقع الدولة في المجتمع الدولي وجعله فاعلاً ومؤثراً وذا مصداقية معلومة لدى الآخرين[٧].

المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية الأمريكية:

ويقصد به الرؤى الفكرية ومقومات القوة الأساسية، إذ استندت السياسة الخارجية في إطارها الفكري إلى رؤى مدارس فكرية خلال مراحل تطورها،تمثلت بما يلي:

أولا: المدرسة المثالية أو الليبرالية: دعت هذه المدرسة إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وإلى التفكير الذي أتى به الرئيس الامريكي وودرو ويلسون الداعي إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. يميل الليبراليون إلى تصور النظام الدولي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية أو عبر المنظمات العالمية والتعاون بين الدول .

---

[٦] علياء احمد فرغلي، السياسة الخارجية الامريكية وقضايا حقوق الانسان، مؤسسة صوت القلم العربي،مصر،٢٠١٠،ص٥٢.

[٧] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٢٤.

ثانيا: المدرسة الواقعية: أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر.

إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون طبيعية لا بل مطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام الدولي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية(مذهب التجارية)[٨].

يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها الساسة في الماضي والحاضر، والتي سيخطونها في المستقبل، وعلى ضوء ذلك بدأ نظام العلاقات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الأولى في العشرينيات والثلاثينيات وهي المرحلة التي يمكن وصفها بالمرحلة المثالية، وأبرز مثال عليها فكرة ويلسون الذي رأى أن الصراع يبين عدم فائدة الحرب لأنها لم تؤد إلى كسب للأراضي،وأن تحليلات تلك الفترة كانت ترى أن من يهاجم أولاً يحقق تفوقاً استراتيجياً حاسماً، وكان إستراتيجي مرحلة ما قبل الحرب يعتقدون أن من يعلن الحرب والتعبئة أولاً كان شبه واثق من كسبها نظراً لفعالية ذلك الأسلوب، ويظن التيار المثالي أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين بعد الحرب العالمية الأولى، واتجه التفكير في مجال العلاقات الدولية إلى إيجاد مادة خاصة بها وتطور هذا التفكير أساساً بين صفوف القوى "الراضية" عن نتائج الحرب العالمية الأولى أي بريطانيا والولايات المتحدة، وإن المثالية التي تتمتع بمضمون معياري قوي

[٨] حسين شريف ،مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

نجدها في الفكرة القائلة أن هذا الصراع يجب أن يكون الصراع الأخير من هذا النمط، وتقيم تحليلها على الديمقراطية وعلى الإنسان العقلاني، لأنه لا يريد حرباً يريد له قادتها أن يكون وقوداً لها، باختصار المثالية تسعى إلى تحقيق رفاهية البشرية.

تيار الواقعية الذي برز خلال السنوات ١٩٤٠-١٩٥٠ كان يهاجم المثالية باعتبارها يوتوبيا تتمثل بأسبقية الرغبة على الواقع، والأهداف على التحليل النقدي، وهكذا فالتاريخ ليس سوى سلسلة من الأسباب والنتائج التي ينبغي فهمها، من جانب آخر، فالنظرية لا تدل على الممارسة بل العكس مثلما أن السياسة ليست تابعة للأخلاق بل العكس لأن السياسة هي انعكاس المصالح الشخصية، أحد أهم الممثلين المؤثرين لهذا التيار هو هانز مورغينثاو الذي حاول للمرة الأولى، في كتابه وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية بعيداً عن الطبيعة البشرية، وتتلخص طروحات مورغينثاو بما يلي:

١-أن الدول ، الأمم هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية.

٢-يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية.

٣-السياسة العالمية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام.

ويرى الواقعيون أن مسألة الأمن تحتل مركز السياسة العالمية، ومن هنا فإن أعمال مورغينثاو ماهي إلا انعكاس لأفكار عصرها..

ثالثاً: التيار السلوكي في سنوات (١٩٥٠-١٩٦٠) برز واحد من تيارات العلوم الاجتماعية الحديثة التي طغت على سطح دراسة العلاقات الدولية، ونعني به النقد السلوكي وهو أساساً، نقد منهجي للعلاقات الدولية، وأحد ممثليه دافيد سينغر الذي أدخل فكرة مستويات التحليل أي مختلف أنماط التفسيرات وفقاً للمستوى الذي نضع أنفسنا فيه، ويرى سينغر أنه يجب وضع فكرة الحرب والسلام تبعاً للمجازات، حيث هناك ثلاثة مجازات كبرى أي مستويات التحليل، أولاً: مستوى الفرد ثم المستوى الوطني وأخيراً مستوى المنظومة العالمية، لكن سرعان ما ذابت المقاربة السلوكية في المقاربات الأخرى.

رابعاً: في السبعينيات تطورت الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهوماً ما وراء الوطنية والارتباط المشترك أو التبعية المتبادلة، اما في الثمانينيات جاءت الليبرالية الجديدة رداً على نقد اتجاه ما وراء الوطنية والارتباط المتبادل على يدي أول من يمكن اعتبارهم من الواقعيين الجدد، وهو كينيث والتز الذي تحدث في كتابه عن مفهوم السياسة الخارجية[٩].

ومرت الرؤى الفكرية في الولايات المتحدة عبر مراحل تطور السياسة الخارجية، فيُمكن القول إن معطيات الواقع الدولي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ كانت تقوم على الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية، حيثُ أكسبت طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفيتي السياسة الخارجية الأميركية خلال الحرب الباردة بؤرة تركيز واضحة، فكانت صياغة السياسة الخارجية تجري ضمن أطروحة محورية تتمَّثل في الإجابة على السؤال: كيف يُمِكن لقرار مُعيَّن أن يُؤثِّر على العلاقات مع الاتحاد السوفيتي؟[١٠].

وخلال الحرب الباردة وفرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كما صاغها "هانز مورغينثاو" الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأميركية، دون أن يعني ذلك القول بأنه كانت ثمة سياسة واحدة مشتركة حيال الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، إذ كان للإدارات المتعاقبة أولويات مختلفة، لكن الواقعيين في كل إدارة قاموا بدور مهم في صياغة السياسات على النحو الذي تُوضِّحه دراسة العديد من الحالات في مراحل مختلفة من الحرب الباردة، حيثُ يظهر اتساق خصائص الواقعية في إطار برامج سياسية مختلفة، بدءاً من فترة جورج كينان ببرنامجه عن فلسفة الاحتواء عبر خطته المعروفة بخطة مارشال، ومبدأ ترومان وما تلاها من حرب فيتنام وصولاً إلى الوفاق وعليه وفّرت الواقعية وتنفيذها من خلال الاحتواء نوعاً من استمرارية السياسة برغم تناوب الحزبين الجمهوري والديمقراطي الحكم لمدة أربعين عاماً، كما وَّفرت أيضا قدراً

---

[٩] منير العكش، أمريكا والإبادات الثقافية، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩، ص٥٧.

[١٠] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم،ط١، ٢٠٠٨،ص٧٦-٩٥.

من المرونة لمواجهة التغيرات في البيئة الدولية[١١]، لكن بعد الحرب الباردة، أورد رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي في ٧ آذار٢٠٠١،قائلاً:" افتقدت الولايات المتحدة لإستراتيجية طويلة الأجل، فلم يكن لديها خطة عملية لتشكيل المستقبل، حيثُ أزال سقوط الاتحاد السوفيتي المبدأ المحوري الناظم للسياسة الخارجية طيلة النصف القرن الماضي" [١٢].

فبالرغم من القوة الأميركية فإن سياسة الولايات المتحدة كانت مجرد رد فعل للتيارات الجارية في السياسة العالمية دون أن تكون للسياسة الخارجية الأميركية وجهة محددة ومن ثم غاب المحفّز الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركيَّة التي فقدت المنظور الشمولي للعلاقات الدولية، ومع ذلك استمرت الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية تُعبِّر عن نوع من الرؤية الواقعية حيثُ تعتبرها صراعاً وتنافساً على تحقيق المصالح، وسعياً للحصول على القوة والسلطة من أجل تعزيز مكانتها في النظام الدولي، ولذلك تّتسم العلاقات الدولية بأنها خلافية وصراعية.

وبعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، خلت الساحة للولايات المتحدة الامريكية لتكون حسب التعبير الفرنسي القوة الفائقة (**haperpuissance**)، أي الكيان القادر على نشر قوته العسكرية في أي مكان [١٣] ،فالولايات المتحدة تستند إلى ركائز مُتعِّددة للقوة فهي الدولة الأولى في العالم اقتصادياً[١٤]، فالاقتصاد الأميركي هو أكبر اقتصاد في العالم منفرداً، ويُعبِّر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومي، ووفقاً لتقرير البنك الدولي "التنمية في العالم ٢٠٠٧" فإن مستوى

---

[١١] هادي القبيسي ، المصدر السابق، ص١٠١.

[١٢] د.وائل محمد إسماعيل ،رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، بغداد، مطبعة الرواد المزدهرة،ط١، ٢٠١١.

[13] **Bracken Fire in the East ,the rise of Asian Military power and the second Nuclear Age(New York,Harper,Collins,1999.p50.**

[١٤] ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ ازداد العجز التجاري الامريكي من (١٠٠) مليار دولار الى (٤٥٠) مليار، وفي بداية القرن الواحد والعشرين لم تعد الولايات المتحدة الامريكية تستطيع ان تعيش على انتاجهان وهو في اللحظة ذاتها كاد العالم المتجه نحو الاستقرار الثقافي والديموغرافي والديمقراطي، يكتشف انه قادر عن التخلي عن امريكا، ادركت الولايات المتحدة الامريكية انها لم تستطع الاتخلي عن العالم ، ما بعد الامبراطورية دراسة في تفكك النظام الامريكي، دار الساقي، لبنان، ٢٠٠٩، نقلا عن:عبد العليان،الاسلام والغرب ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١،الدار البيضاء،المغرب،٢٠٠٥،ص١١٦.

الدخل الأميركي لعام ٢٠٠٥، وفق تعادل القوة الشرائية، بلغ ١٢,٤ تريليون دولار(وفي عام ٢٠١٣ وصلت إلى أكثر من ١٦ تريليون دولار).

أمَّا متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فقدر بنحو ٤٢ ألف دولار أميركي. ولما كان إجمالي الدخل الكلى على مستوى العالم يبلغ نحو ٦٠,٦ تريليون دولار فإن الاقتصاد الأميركي يُولِّد خمس الناتج العالمي على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى ٩٤٠٠ دولار، والولايات المتحدة أيضاً هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها مقراً لكبرى الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم، وقد بلغت قيمة 'الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة' للولايات المتَّحدة ١٠٧ مليارات دولار تقريباً عام ٢٠٠٤ بفارق هائل مع أقرب الدول إليها وهى بريطانيا ٥, ٧٢ مليار [١٥]، وعسكرياً، تُعَّد القوة الأميركية أكثر قوة عسكرية قدرة على التحُّرك السريع والفعَّال وتجد القوة العسكرية الأميركية تعبيرها في الميزانية العسكرية لوزارة الدفاع في عام ٢٠١٣ (٦١٤) مليار دولار ،وجاء في مشروع الميزانية إن حجم الميزانية العسكرية الأساسية بلغ ٥٢٥ مليار دولار، أما العمليات الإضافية المنفذة في خارج الولايات المتحدة فيخطط لتمويلها بمبلغ قدره ٨٨ مليار دولار[١٦]، وهذه الميزانية الضخمة هي التي أهَّلت الولايات المتحدة لتكون أكبر مُصدَّر للسلاح في العالم فخلال التسعينيات من القرن تعدَّى الإنفاق الدفاعي الأميركي الإنفاق الذي تقوم به العشر دول التالية لها في القوة معاً، وتدعم هذه القدرات العسكرية والاقتصادية قدرات تكنولوجية وبشرية متقِّدمة إضافة إلى مؤسسات إعلامية وسياسية ودعائية واسعة ومؤثِّرة لا تُنافسها فيها أي دولة، وتسعى الولايات المتحدة لتوظيف ركائز القوة هذه انطلاقاً من رؤية السياسة الأميركية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها، فلا زالت الولايات المتحدة متمسكة بنظرية القوة، فتسعى

---

[١٥] تقرير البنك الدولي "التنمية في العالم٢٠١٢"الأمم المتحدة،٢٠١٣،ص١٨٨.

[١٦] وكالة نوفيستي الروسية للانباء ،٢٠١٢/٢/١٤.

إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها، ومن هنا كانت القوة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأميركية.

فحرصت الولايات المتحدة على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى، كامتداد لسياسة الحصار على روسيا، وكذلك الأمر في منطقة الخليج العربي، كما سعت لإيجاد توازن قوى إقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لا يسمح بظهور أي قوى إقليمية في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام سواء كانت تركيا أو إيران، أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز[١٧]. ومن ناحية أخرى فإن انتهاء الحرب الباردة الذي عُدَّ دليلاً على مصداقية تغيير النُظُم كمدخل للعلاقات الدولية أثار مناظرات جديدة بين مُؤيدِّي استخدام الولايات المتَّحدة لقوتها الفريدة لتحقيق أهداف أخلاقية من قبيل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين القائلين بالالتزام بتحقيق المصلحة القومية في ضوء الظروف المتغِّيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة[١٨]،

فسياسة الامن القومي الامريكي تهدف الى بناء دول على مفترق طرقات من خلال نشر الاستقرار في المناطق التي تسودها الاخطار [١٩].

واستمر مفهوم الأمن في الولايات المتحدة قائماَ على اعتبارات التهديد الخارجي الذي تمَّثل حتى نهاية الحرب الباردة في التهديد الشيوعي الذي يفرضه الاتحاد السوفيتي، ومن هنا يبدو واضحاً تأثُّر صانعي السياسة الخارجية الأميركية قبل الحادي عشر من أيلول بمنظِّري المدرسة الواقعية، واعتبار الهدف الذي تسعى الدول إليه هو البقاء والحفاظ على القوة، وهذا اعتماداً على واقع مرجعيات الفكر الواقعي، مثل هوبز و مورغينثاو الذي يعتبر أن كل دولة تسعى إلى البقاء، وأن الدولة تعتمد على التحالفات من أجل حل معضلة الأمن وتحقيق أمنها الداخلي، وبالتالي فإن بقاء الدولة ينحصر

---

[١٧] نعوم تشو مسكي ،الدولة المارقة ، حكم القوة في الشؤون الدولية ،ترجمة محمود على عيسى بيروت، دار الكتاب العربي و نينوى للدراسات والنشر ، ط١ ،٢٠٠٣،ص٤٨.

[١٨] كلايد برستوفتز، الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت، شركة الحوار الثقافي،ط١، ٢٠٠٤، ص٦٤.

[19] Barnett ,The Pentagons' New Map : War and Peace in the Twenty-First Century ,NEW YORK,puntam,2004.

بفكر الواقعيين في قضية الأمن ومواجهة تهديدات المصلحة القومية المرتبطة بها، واستمر هذا التأثُّر في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة فعلى سبيل المثال أعلنت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ من أن القوة الأميركية يجب ألا تُستخَدم من أجل الأهداف الثانوية للنظام الدولي مثل تعزيز الأوضاع الإنسانية، كما ذكر بوش الابن أن قضية السلام والديمقراطية سوف تنبعان من مسعى الولايات المتَّحدة المتَّفق عليه وهو تأمين المصالح القومية، وفي تلك الفترة كانت ثمة رؤية بأن الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتَّحدة الأميركية يقتضي العمل في أربعة اتجاهات هي[٢٠]:

١- منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية .

٢- الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

٣- تطوير التجارة العالمية .

٤- العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم .

وامتدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية حتى المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش قبل أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي تميَّزت بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات الإدارة للديمقراطيين، واعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة، مع ميل لتعزيز العلاقات مع روسيا والحفاظ على العلاقات التقليدية بدوائر التحالف الأوروبية والآسيوية.

وعليه دخلت الولايات المتَّحدة في مجموعة من التحالفات من أجل تحقيق مصالح وأهداف محددة، لكنها لا تُشِّكل قيوداً على حركتها في السياسة الدولية، لذلك ركزت الولايات المتَّحدة على بناء التحالفات، وسعت لملء الفراغ الجيوسياسي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي في قلب أوراسيا الممتد من حدود الصين في الشرق إلى البلقان ودول أوروبا الشرقية في الغرب، ومن حدود الهند في الجنوب الآسيوي إلى

---

[٢٠] جمال على زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٥، ص٧٦.

الخليج العربي وشمال إفريقيا وذلك من خلال الاندفاع التدريجي نحو دول آسيا الوسطى والدول الأخرى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق[٢١].

وفي مواجهة الصين المنافس الأهم للولايات المتحدة حسبما ورد في تصريح الرئيس الأميركي بوش الابن في حملته الانتخابية عام ٢٠٠٠، قامت الإدارة الأميركية بدعم الركنين الأساسيين لإستراتيجيتها الإقليمية الأمنية التي كانت تتبعها في ظلِّ الحرب الباردة :أولاً، عقد التحالفات العسكرية الثنائية؛ وثانياً، استمرار نشر قواتها العسكرية، فاستمرت الإدارة الأميركية في نشر قواتها في اليابان وكوريا الجنوبية، توثيق تحالفها مع أستراليا وإعلان كلٍ من تايلاند والفلبين حلفاءً لها من الدرجة الأولى، عقد اتفاقية تحالف استراتيجي مع سنغافورة وبنفس المنطق تعاملت الولايات المتحدة مع الأعداء الآسيويين المحتملين.

وبذلك شهدت العلاقات الدولية عدداً من التفاعلات التي أَّدت لاستجابة سلبية انعكست في نوع من التحول النسبي للسياسة الخارجية للدول الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتَّحدة، باتجاه معارضة السلوك الانفرادي الذي تنتهجه الولايات المتحدة في العديد من القرارات الدولية، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها في كثير من القضايا في مواجهة العديد من القوى العالمية مثل أوروبا والصين وروسيا، وحتى بعض الدول المتوسطة التي رأت أن الولايات المتحدة قوى عظمى تمارس سياسة أُحادية على مستوى العالم لتحقيق مصالحها دونما أدنى التفات لمصالح الدول الأخرى، فلم تعد راغبة في إتباع القيادة الأميركية على ما كان عليه الحال قبل نهاية الحرب الباردة.

أمَّا في الشرق الأوسط فقد تبلورت مصالح الولايات المتحدة فيه نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية الإستراتيجية التي تمَّثلت في:[٢٢]

---

[٢١] روبرت كيغان، الفردوس والقوة .. أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، لندن، أتلانتيك بوكس، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٨

[٢٢] جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي ،الفيروس الأميركي .. فضح الإمبراطورية الأميركية، لندن، بلوتو برس، ٢٠٠٤،ص٣٣.

١- حماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة والغرب والتحكُّم في أسعاره.

٢-محاربة ما يُسمَّى بـ "الإرهاب الإسلامي".

٣- منع دول المنطقة وخصوصاً المارقة منها - حسب التصنيف الأميركي - أو الجماعات الراديكالية- من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

٤-تأمين وصول الشركات والبضائع الأميركية وخصوصاً شركات إنتاج الأسلحة.

٥-حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وضمان أمن "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي وتفوقها في المجال العسكري والاقتصادي والسياسي في المنطقة.

أن الحديث عن الرؤى الفكرية ومقومات القوة ،لحقيقة مفادها إن تفويض الرؤساء لسلطات استثنائية غالبا ما استند إليها،والمكون الفكري أحيانا كان المبرر لتلك السلطات كما في حال دور المحافظين الجدد في تفويض الرئيس بوش الابن سلطات كبيرة غير محددة في الأزمات والحروب، فنشأ وضع اكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الامريكية غير المباشرة، وان تلك الهيمنة تشمل بنية مركبة من المؤسسات والاجراءات المتداخلة المصممة لخلق الاجماع وحجب اللاتساوق في النفوذ والتأثيرات، فأستندت الزعامة الامريكية الى منظومة معقدة من التحالفات والائتلافات[٢٣].

فالاستراتيجية العالمية انقسمت الى قسمين: استراتيجية ما قبل ١١ ايلول واستراتيجية ما بعد ١١ ايلول التي اسدلت هذه الاستراتيجية الستار على ما قبل ١١ ايلول، ولم يعد بإمكان دولتين او ثلاثة ان تجتمع لتنفيذ عمل معين دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية، واصبح العالم كله محصور في حلقة معينة ضد اهداف عالمية مشتركة.

المبحث الثاني /وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

تختلف وسائل تنفيذ السياسة الخارجية من دولة لأخرى تبعاً لقدراتها وطبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية وسائل عدة،منها السياسية كممارسة الضغط والمناورات السياسية ،أو

[٢٣] زيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: امل شرقي، الاهلية للنشر والتوزيع،ط٢،عمان، ٢٠٠٧،ص٤٢ .

الاقتصادية عبر الأغراء أو العقوبات والحصار الاقتصادي،أو العسكرية من خلال الحروب والتدخل باستخدام القوة ،أو الإعلامية والنفسية..الخ.

وحقيقة ثمة تلازم في توافر الوسائل واستخدامها مع توافر وانسجام مقومات القوة الأمريكية التي سبق الإشارة إليها، وكمثال للوسائل سنأخذ حدثا بارزا كأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١،لأنها شكلت منعطفا على صعيد ذلك، وهي وسائل وإجراءات عدة باتجاه الجبهتين الداخلية والخارجية، سبيلاً لمواجهة عدوها الجديد الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي على حد سواء، فقد ركزت الإدارة الأمريكية في آن واحد على شن حرب واسعة على الإرهاب في الساحة الدولية والقيام بسلسلة من الإجراءات الداخلية التي لم يشهد الوضع الداخلي مثيلاً لها، ومن ثم حملت الولايات المتحدة نفسها مواجهة ومكافحة الإرهاب "العدو الجديد" للعالم، مستخدمة بذلك وسائل وإجراءات عدة، هي: -[٢٤]

أولاً- إجراءات الأمن الداخلي: انطوت هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، ويتمثل أهمها:

١- أن الولايات المتحدة لم تعد في مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب الضخمة.

٢- العجز عن الكشف المسبق عن العملية في أثناء مرحلة التخطيط والإعداد، على الرغم من الإمكانات الضخمة لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية.

تحركت إدارة الرئيس "بوش"، بسرعة للوسائل التي قد تمكن الولايات المتحدة من تقليص قابليتها على التعرض لهجمات مفاجئة من خلال إنشاء مكتب الأمن الداخلي: بمقتضى أمر رئاسي بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠٠١، والمهمة الأساسية التي أوكلت للمكتب تطوير إستراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة من أية تهديد أو هجمات إرهابية، وتنسيق النشاطات جميعها المتعلقة بهذه المهمة مع السلطة

---

[٢٤] فل سكراتون ،ما وراء ١١ سبتمبر (مختارات معارضة)، ترجمة: د .إبراهيم يحيى الشهابي ،بيروت، الحوار الثقافي ، ٢٠٠٤، ص١٨.

التنفيذية[٢٥]، فضلاً عن إنشاء مجلس للأمن الداخلي ليكون مسئولا عن إسداء النصح للرئيس في قضايا الأمن الداخلي كافة، ويعمل أيضاً على تنسيق جهود الوكالات والإدارات التنفيذية، وتطوير سياسات الأمن الداخلي وتنفيذها، ويتكون هذا المجلس من الرئيس، ونائبي الرئيس، ووزير الخزانة، ووزير الدفاع، والمدعي العام (وزير العدل) ، ووزير الصحة والخدمات الإنسانية، ووزير النقل ، ومدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، ومدير مكتب التحقيقات الفدرالية، فضلاً عن مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي، وأي مسئول يوجه له الرئيس الدعوة[٢٦].

وفي ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وقع الرئيس بوش "قانون الأمن الداخلي"، وبمقتضاه انشاء وزارة الأمن الداخلي، وأوكلت إلى هذه الوزارة مهمة تطوير إستراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة من أية تهديدات أو هجمات إرهابية محتملة .

فضلا عن إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفدرالية، ولعبت وزارة العدل دوراً مهماً في حملة مكافحة الإرهاب برئاسة وزير العدل "جون اشكروفت"، حتى أن البعض ذكر أن الرئيس الأمريكي يكافح الإرهاب في داخل الولايات المتحدة باستخدام وزارة العدل والحرب الخارجية باستخدام وزارة الدفاع[٢٧].

كما تم إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وامن الطيران والحاكم العسكري ووافق الكونغرس على عدد من القوانين لتأمين الجبهة الداخلية ضد الإرهاب، أهمها ما عرف باسم "القانون الوطني الأمريكي" لعام ٢٠٠١، وتقدمت الإدارة بهذا المشروع بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بوقت قصير ووافق الكونغرس عليه بشكل سريع وبأغلبية كبيرة، ووقع عليه الرئيس، الأمريكي في ٢٠٠١/١٠/٢٦، ليصبح قانوناً نافذاً

---

[25] President Bush's Speech on U.S.A Security. Remarks by the president in anAddress to the Nation at the cross hall. http://www.quardian. com.

[٢٦] أيان انطوني وآخرون، النظام الأطلسي أوربي والأمن العالمي، عن كتاب: التسلح ونزع السلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥،ص١٤٠.

[٢٧] محمد مصطفى كامل، أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، ٢٠٠١، ص٥٦.

منذ ذلك الحين تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت سلطات أجهزة الأمن الأمريكية في مواجهة الإرهاب.

وزاد التخصيص المالي لمتطلبات الأمن القومي، إذ عكست الميزانية التي وضعها الرئيس الأمريكي للعام ٢٠٠٣، الالتزام الكامل على تحقيق امن داخلي اكبر، إذ تم تخصيص مبلغ (٣٧,٧ بليون دولار) للأمن الداخلي بعد أن كان بحدود (١٩.٥ بليون دولار) عام ٢٠٠٢، ويعكس هذا الرقم حجم الأولوية المعطاة للأمن الداخلي.

ثانياً: الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية:وفي مقدمتها توظيف الأمم المتحدة وبشكل خاص لمجلس الأمن، إذ استطاعت الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على مجلس الأمن تمرير المشاريع الأمريكية، بل ودفع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإصدار قرارات مؤيدة ومساندة للسياسة الأمريكية، وهذا ما حصل بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، التي شكلت منعطفاً دولياً في تزايد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه، فصدر على أثرها عن مجلس الأمن القرارين المرقمين ١٣٦٨ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢ والقرار ١٣٧٣ في ٢٠٠١/٩/٢٨ ، لإدانة الهجمات الإرهابية، ومنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية وتحريمها، وتجميد أموال الأشخاص الذين يقومون بنشاطات واعمال إرهابية، ومنع تقديم أنواع الدعم جميعها والإجراءات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية.

وبالمقابل عملت الولايات المتحدة على تفعيل خيارات سياسية أخرى، خارج نطاق المنظمة الدولية منها العمل على إقامة تحالفات دولية واسعة تحت قيادتها، لبناء قنوات تفاعل مسيطر عليها مع القوى الدولية الكبرى، والمؤثرة في النظام الدولي بقصد تكوين "تجمع قوى أو تحالف دولي" لمعاونتها على تنفيذ إستراتيجيتها العالمية للهيمنة[٢٨].

ثالثاً: الوسائل الاقتصادية:ويقصد بها استخدام الدولة قوتها الاقتصادية المتمثلة بسيولتها النقدية والمالية، وحجم مشاركتها في التجارة الدولية، من اجل التأثير في

---

[٢٨] منار الشوربجي، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٥) ، ٢٠٠٢، ص١٠.

حركة السياسية الخارجية لدولة أو لدول أخرى، وتعبر الوسيلة الاقتصادية عن نفسها من خلال المساعدات الخارجية، إذ يتم استخدام "منح المكافأة أو سحبها، كأساس ترغيب أو ترهيب، يهدف إلى دفع الدول المتلقية إلى تبني سلوك ينسجم مع أهداف الدول المانحة للمنح أو المساعدة"[٢٩].

وتعول الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية وتقديمها، كأداة مهمة تحقق بعض أهدافها، انطلاقاً من اعتبارين:[٣٠].

الأول: ويتضمن غناها وثروتها، بعدها كقوة اقتصادية كبرى مما يتيح لها تقديم مساعدات شتى، وللعديد من الدول دون أن يؤثر هذا كثيراً في مستواها الاقتصادي .

الثاني: يتعلق بادراك الولايات المتحدة، لحاجة بعض الدول الماسة للمساعدة الخارجية مما يساعدها على استخدامها، كورقة ضغط على الدول المعنية، لدفعها نحو نهج سياسي معين يتفق ومصالح الولايات المتحدة الامريكية.

ويمكن تحديد الوسائل الاقتصادية التي لجأت إليها الولايات المتحدة في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب بما يأتي:

١- الاستمرار في تقدم المساعدات المالية والاقتصادية لحلفائها الموجودين داخل المناطق الحاضنة للبؤر الإرهابية أو على مشارفها مثل تركيا و"إسرائيل"، لضمان استمرار وقوفهم إلى جانبها في مكافحة الإرهاب، وتنفيذ أية سياسة تطلب منهم بهذا الشأن.

٢- زيادة المساعدات المالية والاقتصادية لأصدقائها الموجودين في مناطق الإرهاب أو على مشارفها مثل: (مصر والأردن وباكستان وأوزباكستان) بغية ضمان دخولهم في حملتها ضد الإرهاب، وتقديم أية معلومات قد تساعد على القبض عليهم، إذ قامت الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن باكستان قبل الحرب على أفغانستان وقروض مالية قدمتها الولايات المتحدة للأردن قبل الحرب على العراق عام ٢٠٠٣،

---

[٢٩] د. مازن الرمضاني، السياسية الخارجية . دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٤٦.

[٣٠] لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: د. محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٠٩.

واستخدمت كذلك سياسة المعونات الخارجية للدول النامية كأحد الوسائل التي اتبعتها في تأمين جانبها في تلك الدول خلال الحرب ضد الإرهاب [٣١] .

واقترحت الإدارة الأمريكية إنشاء صندوق مساعدة جديد يحمل اسم: "حساب تحدي الألفية الجديدة" (Millennium Challenge Account) وبمبلغ خمسة مليارات دولار خصوصاً للدول التي تخلو من الإرهاب وتدعم الديمقراطية في بلادها.

٣- العقوبات الاقتصادية، الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه الوسيلة ضد الدول التي ترعى الإرهاب سواء تم ذلك بشكل انفرادي أي بقرار صادر عن الولايات المتحدة، أو بقرار صادر عن إجماع دولي عبر الأمم المتحدة، وفي تقرير لرابطة الصناعيين الأمريكيين، أن مئة دولة تأثرت بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ومنها العراق وكوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، وكوبا ويوغسلافيا[٣٢].

٤- الوسائل الثقافية والمعلوماتية: أصبحت الآليات الثقافية والإعلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، من أهم آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إذ كان لوسائل الإعلام الدور الكبير في إبراز صورة العدو الجديد للحضارة الغربية المتمثل بـ"بالإرهاب الإسلامي" حسب ما تدعي الولايات المتحدة، وأخذت تهيأ الأذهان والعقول والعواطف معاً، في عموم الغرب والعالم على أن المسلمين يكنون العداء والكراهية للحضارة

الغربية عموماً والأمريكية بشكل خاص، وحاولت الوسائل الإعلامية إبراز قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقها العسكري والمعلوماتي، وقدرتها في القضاء على الإرهاب أينما وجد، فهو الأكثر خطورة ليس على امن الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل انه يهدد الأمن والسلم الدوليين ككل.

---

[٣١] جيمس بيكر ووارن كريستوفر، الإرهاب وامن أمريكا: قراءة في التشخيص والعلاج، نقلاً عن : صحيفة الشرق الأوسط،،العدد (٩٥١٧)، ٢٠٠٤/١٢/١٨.

[٣٢] د. جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية نظرة مستقبلية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥) ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١، ص٢٣٤.

ومن خلال هكذا تأثير دعائي ونفسي، تمكنت الإدارة الأمريكية من قيادة تحالف دولي توحي من خلاله للرأي العام العالمي، أنها الدولة الأكثر حرصاً على أمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ففي سياق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام ٢٠٠٢، تم التركيز على أهمية الأساليب الفكرية (الثقافية) كسلاح أساس في الحرب على الإرهاب، إذ جاء في مقدمة الوثيقة التي تضمنت منطلقات وأهداف الإستراتيجية الأمريكية أن: "الولايات المتحدة هي وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، وهي مصدر القيم الوحيد، ولذلك سنعمل على تسيير قيمنا في كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدى سياسية واقتصادية واجتماعية"[٣٣].

وتشترك وكالة المخابرات الأمريكية CIA مع وسائل الإعلام الأمريكية، عبر دور كبير في إبراز فكرة "العدو الإرهابي"، إذ تتم هذه العملية من خلال التخطيط الدقيق لأجهزة المخابرات، والتنفيذ الناجح لبرنامج دعائي يعتمد التضليل وتمرير الأوهام والتبرير لسياسات الإدارة الأمريكية، موظفة في سبيل ذلك الشركات الإعلامية الأمريكية العملاقة ذات الكفاءات العالية، والكوادر المعدة علمياً للترويج إلى ما يرتكبه العدو من فظاعات لا يمكن السكوت عليها حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

وكان لوسائل الإعلام الأمريكية الدور القوي في خلق خطاب إعلامي ودعائي أمريكي مؤثر له صداه في أنحاء العالم كافة للترويج عن توجهات السياسة الأمريكية، وخاصةً فيما يتعلق بنشر الأخبار الغريبة عن العدو، أمام الرأي العام العالمي، من أجل إثارة مشاعر السخط، الأمر الذي يخلق حماساً "يخول الحكومة الأمريكية" اتخاذ قرارات تمكنها عبر وسائل ضغطها على هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن اتخاذ قرارات وصفت على أنها قرارات دولية صدرت عن إجماع دولي، كما حصل ضد العراق والسودان وأفغانستان ويوغسلافيا[٣٤].

٥- الوسائل العسكرية: تأخذ القوة العسكرية موقعاً متميزاً في الإستراتيجية الأمريكية العليا، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة

---

[٣٣] وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٢، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٣٤] المصدر نفسه، ص ١٧٣.

فحسب، بل لأنها تمتلك اكبر ترسانة عسكرية في العالم، ووجدت الإدارة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، أنه لابد من إعادة نظر صريحة بالمبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة سواءً في السياسة الخارجية، أو تنظيم القوات المسلحة وقيادتها وعقيدة استخدام القوة فيها، على وفق فهم محدد وهو، إن المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة قد تغيرت مصادرها وطبيعتها، فهي لم تعد موجهة من عدد محدد من الدول بل من مجموعات إرهابية دولية ودول تقدم لها التسهيلات وتدعهما، كذلك من دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأخرى تتزود أو مستعدة لإنتاجها، ولكي تتجنب الولايات المتحدة ضربة مشابهة لضربة الحادي عشر من أيلول، فإنها سعت إلى تبني إستراتيجية وقائية، تعتمد إطلاق ضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين [٣٥].

واعتمادا على ما سبق الوسائل الأمريكية لتنفيذ السياسة الخارجية كانت أكثر تنوعا ودهاء مما كانت عليه أيام الحرب الباردة.

المبحث الثالث/سلطات الرئيس في السياسة الخارجية

سنسلط الضوء على السلطات الممنوحة للرئيس من جانبين : الجانب الأول السلطات الممنوحة للرئيس بموجب الدستور والجانب الثاني : السلطات المتاحة له في الواقع العملي.

المطلب الأول/السلطات بموجب الدستور

يعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في قمة هرم السلطة التنفيذية ومسئولا عنها في إطار النظام السياسي ، ونصت المادة الثانية – الفقرة الأولى – البند ١ من الدستور الامريكي " تناط السلطة برئيس الولايات المتحدة الامريكية ويشغل منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس الذي يختار لنفس المدة." ومن أهم الاختصاصات التي يتمتع بها الرئيس الامريكي، هي: [٣٦]

---

[٣٥] عبد الحسين شعبان، عالم على الحافة، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع الالكتروني.. http://www.alquds.co.uk/ 2002

[٣٦]) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، ط١، الاصدار الثاني ، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٨– ٢٣١.

أولا: إنه القائد الاعلى للجيش والبحرية الامريكية، ويشرف على عملياتها العسكرية ، وهو الذي يقرر ارسالها كما حدث في عام ١٩٥٠ إلى كوريا في عهد الرئيس هاري ترومان وفي عام ١٩٦٢ إلى كوبا في عهد الرئيس جون كندي، وعام ١٩٦٥ إلى فيتنام في عهد الرئيس ليندون جونسون، وعام ١٩٧٠ إلى كمبوديا في عهد ريتشارد نيكسون، وعام ١٩٩٠إلى الخليج في عهد الرئيس بوش الأب، وفي عام ٢٠٠٣ إلى العراق في عهد الرئيس بوش الابن.

ثانيا: يرأس الإدارة الفيدرالية، ويسيرّ جميع المرافق العامة، ويعين في مختلف الوظائف، إضافة إلى حقه في تعيين السكرتيرين وعزلهم ويقترن تعيين أصحاب الوظائف العليا كتعيين السفراء وأعضاء المحكمة العليا وغيرهما بموافقة مجلس الشيوخ ، ونفس الأمر ينسحب على صلاحيته في عقد المعاهدات الدولية المادة الثانية – الفقرة الثانية – البند ٢.

ثالثا: اعتماد السفراء واستقبال الوزراء المفوضين.

رابعا: تفويض موظفي الولايات المتحدة في ممارسة مهام وظائفهم.

خامسا: يمارس الرئيس سلطاته التنفيذية ، وتنفيذ القوانين بأمانة ، من خلال ما يصدره من أوامر أو لوائح تنفيذية زمن السلم ، وما يتمتع به من اتخاذ إجراءات خاصة زمن الحرب [٣٧] .

سادسا: يرجئ تنفيذ الأحكام خاصة أحكام الإعدام والعفو عن الجرائم المرتكبة ضد الولايات المتحدة ، عدا حالات الاتهام البرلماني.

سابعا:حقه في الاعتراض على القوانين الاتحادية ، في غضون عشرة أيام من استلامهم[٣٨].

وعلى الرغم من تلك السلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي ، فأنه يخضع لقيود عديدة تتمثل في أحكام الدستور لكونه القانون الأعلى والأسمى في الدولة، والتشريعات التي يصدرها الكونغرس الخاصة بتحديد كيفية ممارسة الرئيس لسلطاته،

(٣٧) داود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٠٦،ص٤٤.

(٣٨) الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات، مجموعة دراسات بعنوان "أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عبد ربه، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٢-١٧.

والأحكام المستنبطة من المصادر الملزمة للنظام الدستوري الأمريكي، مراعاة حقوق وحريات الأفراد المقررة في الدستور، وما جاء التعديلات العشرة الأولى للدستور ، التي صارت تعرف بوثيقة الحقوق التي اقترحها الكونغرس في ٢ ايلول ١٧٨٩ ، والتي تم إقرارها في١٥كانون الأول ١٧٩١ بعد أن صادقت عليها الهيئات التشريعية في مختلف الولايات وفقاً للمادة الخامسة من الدستور.[٣٩].

أما سلطات الرئيس الأمريكي في حالة الطوارئ العادية القصوى، فتتلخص بما يلي[٤٠]:

١-في حالة تعرض الولايات المتحدة الى خطر، يقوم الرئيس بإعلان حالة الطوارئ ، ويترتب على ذلك توسع كبير في سلطاته، ليتسنى له مواجهة تلك الأخطار.

٢-أما في حالة الطوارئ القصوى، وهي حالة وقوع فعلي لحوادث خطيرة، على نحو يؤدي إلى انعدام قدرة الأجهزة المدنية العادية على العمل، ويترتب على ذلك فرض الرئيس الحكم العسكري، وما يستتبع ذلك من إحلال الإدارة والمحاكم والقوانين العسكرية محل الإدارة والمحاكم والقوانين المدنية في المناطق التي شملتها تلك الحوادث الخطيرة.

وبما إن سبب إعلان حالة الطوارئ في الولايات المتحدة هو الحفاظ على كيان الدولة ودفع ما يهدد سلامتها وأمنها ، فلقد جرت التشريعات التي يصدرها الكونغرس لتنظيم حالات الطوارئ على إسناد سلطة إعلانها إلى الرئيس ، بهدف تحقيق السرعة في المواجهة وتجاوز الاختلاف في الرأي وتأكيد الثقة في حسن تقدير الرئيس ، كما استقر القضاء الأمريكي أيضا على الاعتراف بسلطة الرئيس وحده في إعلان حالة الطوارئ.

وهكذا توضح لدينا قوة ودور السلطة التنفيذية التي يقودها الرئيس الأمريكي من خلال كونه رئيس الدولة والحكومة ، وان حكومته غير مسئولة أمام الكونغرس وإنما أمامه ، وهو بدوره غير مسئول أمام الكونغرس إلا فّي حالة الخيانة العظمى .ومما يزهد من قوة سلطته هو انتخابه من قبل الشعب واختصاصاته الواسعة النطاق ، وقيادته

(٣٩) تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ترجمة: محمد أحمد السيد حرفوش، القاهرة، دار الشروق،ط١، ٢٠١٠، ص١٢-٣٣.

(٤٠) داود مراد حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

للجيوش الأمريكية ، وصياغته للسياسة الخارجية، وامتلاكه لحق النقض لمشاريع القوانين الاتحادية.

المطلب الثاني/السلطات في الواقع العملي

يعتقد الكثير من الباحثين بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لطبيعة النظام الرئاسي الليبرالي الأمريكي مطلق السلطات في تحديد مسارات السياستين الداخلية والخارجية لبلاده وبشكل يفوق سلطات الملكيات المطلقة خلال العصور الوسطى، ولكن الواقع يثبت بان منظومة الهياكل السياسية المهيمنة على عصب الحياة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تلعب دورا رئيسا في تحديد دور الرئيس في السياستين الداخلية والخارجية، وسوف نركز هنا على السياسة الخارجية بشكل خاص لأنها محور اهتمام البحث.

من الصحيح القول بأن الرئيس يتمتع حسب الدستور الأمريكي الصادر عام١٧٨٧، بسلطات كبيرة، فهو يختار (١٥) وزيراً ويمتلك حق الفيتو على قرارات الكونغرس، ويعين قضاة المحكمة العليا، ويمكن القول إن الرئيس يجمع بين ممارسة وظيفتي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء في البلاد، وظهر الدستور الأمريكي بهذه الصورة نتيجة لمكانة الرئيس الأول جورج واشنطن(١٧٨٩_١٧٩٧) الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة تبوأها في مرحلة ما بعد الاستقلال جعلته يمتلك سلطات تشبه سلطات ملوك إمبراطوريات القرن الثامن عشر، ومن الطبيعي إن تلك الصلاحيات لا تلاءم اليوم طبيعة القرن الحادي والعشرين، ولكن من الناحية القانونية والشكلية من الصعب توضيح عدم منطقية التطبيق المعاصر للدستور في الولايات المتحدة .

إذا كان رئيس الولايات المتحدة له مكانة "الإمبراطور من غير توارث" وسلطة شخصية واسعة فإن ذلك يؤدي إلى إلغاء أهمية الانتخابات الرئاسية ويلغي دورها في الحياة السياسية للولايات المتحدة[٤١]، وبهذا لا يمكن الافتراض بأن كل الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظيفة أن تكون لديهم مواقف متشابهة للمشاكل الكبيرة المتعددة

(٤١) للمزيد حول الموضوع راجع، وائل محمد إسماعيل، النظام السياسي الأمريكي دراسة للعلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، تموز١٩٩٤.

التي واجهت الولايات المتحدة خلال العقود الزمنية الماضية، وهذا يعني من المفترض أن لكل رئيس وجهة نظر خاصة به، ولكن هذا الأمر لم يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية . والدليل على ذلك أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة شبه ثابتة، وتتغير بشكل بطيء وتدريجي،اي أن هناك جهات مستورة تحرك الرؤساء اثنا أداء أدوارهم الرئاسية.

وبناءَ على ما تقدم يتبين بوضوح أن من يحتل الموقع الأول في البيت الأبيض صحيح انه يمتلك السلطات الدستورية في إصدار القرارات ولكنه من الناحية العملية لا يسهم في عملية صنع القرار، وذلك أن صنع الرئيس نفسه تجري من خلف الكواليس .

ويستمد دور الرئيس، وكذلك الرئاسة أو السلطة التنفيذية، أهميته من نظرة الدستور إلي الرئيس وسلطاته، وكذلك من خبرات المنصب التي تتراكم بمرور السنين، وكاستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية في الولايات المتحدة نفسها.

فالرئيس الأميركي دستوريا هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأميركية بكافة فروعها، من هنا كانت صفته بأنه "جنرال مدني يخضع له جنرالات عسكريون في السلم والحرب"(٤٢)

ومن الناحية العملية، فإن الرئيس كمنصب تتنوع التصورات حول دوره وأهميته، فهو – وكما وصفه لويس براونلو في كتاب "دين اتيشسون" عن سنواته في وزارة الخارجية الصادر ١٩٦٩ "قائد ديمقراطي ،فهو لا يقرر الأشياء وفقا لرغباته"، وفى وجهة نظر الرئيس الأسبق تيودور روزفلت، " الرئيس ممثل للشعب، يعمل بنشاط وإصرار بكل ما يستطيع للشعب ولا يجنح إلى السلبية في عدم استخدامه قدراته ومواهبه في خدمة منصبه"، " وفى علاقته بالكونغرس، فإن الرؤساء "رؤساء لكل الشعب"، وباعتباره شاغل وظيفة الرئاسة، فإن الرئيس "هو الذي يحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية استخدام نفوذه، واختيار قضاياه ومساعديه لتحقيق أهدافه الشخصية"، وأخيراً، فإنه وباستثناء جورج واشنطون، فإن كل الرؤساء يجب عليهم أن يعيشوا في ظل ما قام به

(٤٢) د. ودودة عبد الرحمن بدران "نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية"، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص٢١٨-٢١٩.

الرئيس السابق، وفى الوقت نفسه يجب عليهم أن يتركوا بصمتهم على وظيفة الرئيس"، فكلهم عليهم أن يتعايشوا مع الجهاز الذي تعامل مع الرئيس السابق، ومع نفس التقاليد التي يجب أن يساهموا فيها بطريقة أو بأخرى، خاصة وأن "السلطة والمسئولية التي يخولها الدستور للرئيس ربما كانت أكبر مما يتمتع به أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة

ويضاف إلى ما سبق من تصورات حول مكانة ودور الرئيس، حقيقة أن الأمريكيين قد اعتادوا النظر إلى رئيسهم بأنه الرمز الذي يلتفون حوله ويوجهون أبصارهم وأفئدتهم إليه بصفة خاصة وقت الأزمات والملمات، كما أنه ومن الناحية العملية يستند إلى وجود العديد من الأجهزة والوكالات المتخصصة (مثل وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات الفيدرالية) إلى جواره لتعينه على أداء مهامه بشكل مقنع وصحيح، وهكذا، فالرئيس يعد المسئول الأول عن السياسة الخارجية، وبالتالي فإنه وبهذه الصفة قد يصبح طرفا أصيلا سواء للتعاون أو المواجهة في مقابل جماعات المصالح الساعية إلى تحقيق مصالحها التي تقع في نطاق اختصاص السياسة الخارجية، وفى كل الأحوال فإن الرئيس يقوم بإدارة السياسة الخارجية يساعده في ذلك وزير الخارجية، وبدون تدخل كثير من الكونغرس إلا عند الضرورة.

ان توسع سلطات الرئيس الامريكي في المجال الخارجي بعيدا عن الحد الدستوري لا يعني ان الرئيس الامريكي له السلطة المطلقة في اتخاذ القرار في السلطة الخارجية، ذلك ان النظام السياسي الامريكي عبارة عن تركيبة متداخلة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في صنع القرار طبقا للمصالح التي تدافع عنها، فالى جانب القيد الدستوري لا يمكن تجاهل القيد المؤسساتي الذي يميز النظم الديمقراطية خاصة، وبهذا الصدد يذكر ماكس سكيدمور"حتى عندما لا يكون هناك حد دستوري او قانوني يكون تصرفه–الرئيس– محدودا بمدى تقبل الاشخاص الاخرين ذوي السلطان عليه، فزعماء الكونغرس ومستشاروا الرئيس انفسهم، ورؤوساء الجهاز التنفيذي والبيروقراطية ذاتها وزعماء الدول الاخرى ومصالح

المجموعات الضاغطة بل الجمهور العام، كل اولئك قد يمكنهم من احباط الرئيس"[٤٣].

وحول العلاقة بين الرئيس الامريكي والمؤسسات الاخرة في صنع السياسة الخارجية يمكن توضيحها كالاتي :-

١- الرئيس والكونغرس:- يتمتع الرئيس بنفوذ وقوة اكبر مقارنة بالكونغرس، ذلك ان الرئيس هو الطرف الوحيد في النظام الامريكي والذي يجري انتخابه من طرف الشعب كله، لكن بالمقابل يتمتع الكونغرس الامريكي بحماية دستورية لصلاحياته والتي تعيق بطريقة او بأخرى حرية الرئيس في اتخاذ القرار[٤٤].

لذا فأن الكونغرس الامريكي له قدرة كبيرة على التأثير في الشؤون الخارجية تعد الاكبر مقارنة بدور السلطة التشريعية في الدول الاخرى [٤٥].

وان اهم وسائل تأثير الكونغرس على صلاحيات الرئيس اضافة لصلاحياته التشريعية تكمن في :-أ- ان سلطات وصلاحيات الكونغرس في الشؤون الخارجية محمية بموجب الدستور.

ب- صلاحيات التصديق المخولة دستوريا لمجلس الشيوخ سواء على المعاهدات الدولية، تعيين السفراء وبتالي الاعتراف بالدول،ارسال القوات العسكرية للخارج.

ج- يعد التصديق والموافقة على الميزانية اهم وسيلة ضغط قد يمارسها الكونغرس على الرئيس خاصة اذا ما تعلق الامر بتمويل الحملات العسكرية بالخارج.

فيمكن للكونغرس الامريكي كواضع للميزانية ان يجبر الرئيس على سحب القوات الامريكية اذا ما رفض تمويلها،كمثال على ذلك القانون الذي اصدره الكونغرس عام

---

(٤٣) المصدر نفسه،ص١٩.

(٤٤) ماكس سكيدمور ،مارشال كارتر وانكن كيف تحكم امريكا، ترجمة: نظمي لوقا،ط٢،الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص١٣٩ .

(٤٥)The united state of America,the constitution of the united state of America, Philadelphia: national constitution center (NDP) http://constitution center .org/files/constitution.pdf.

١٩٩٣ والذي يمنع تمويل القوات الامريكية في الصومال بعد٣١ مارس ١٩٩٤ ،الا اذا تقدم الرئيس بطلب يتم الموافقة عليه(٤٦) .

٢- الرئيس وجماعات المصالح: تعد جماعات المصالح من ابرز الاطراف المؤثرة في صناعة القرار الامريكي داخليا او خارجيا(٤٧)،حيث تستمد هذه الجماعات قوتها من ثلاث مصادر حددها ماكس سكيدمور في "القوة المالية والقوة العددية وقوة المعرفة" (٤٨).

ولجماعات المصالح دور في صناعة القرار الخارجي والتأثير على الرئيس تتمثل بما يأتي:-

أ- الطريقة المباشرة:- ونقصد بها طريقة تأثير هذه الجماعات على الرئيس مباشرة باعتباره متخذ القرار في الشأن الخارجي فيسمح قانون تمويل الحملات الفيدرالية لسنة ١٩٤٧ المرشح لمنصب الرئاسة بالاستفادة من اموال ذات مصادر مختلفة عن طريق لجان العمل السياسي خلال المرحلتين التمهيدية والنهاية للانتخابات .

ب- الطريقة غير المباشرة:- وذلك عن طريق التأثير على اعضاء الكونغرس سواء خلال الانتخابات او بعدها (٤٩).

ويعد تأثير جماعات المصالح على الكونغرس اكبر من تأثيره على أي مؤسسة رسمية اخرى سواء عن طريق تمويل الحملات الانتخابية او عن طرق ايجاد ممثلين عنها في الكونغرس(٥٠).

ولكن على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، الا ان هناك من يضع نمط شخصية الرئيس كمحدد اساسي لهذا الدور، ويذكر بهذا الصدد "تتمحور المتغيرات

---

(٤٦)Richard F.Grimmelt.,Foreign Policy Roles of the President and Congress: : fpc.state gov/fps/6172.htm.

(٤٧) منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل اليات عمل النظام الامريكي في :اكرام لمعي، رضا شحاته واخرون ، الامبراطورية الامريكية،ج٣، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢،ص١٨٧ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص١٨٧.

(٤٩) منار الشوربجي،المداخل الرئيسية لتحليل اليات عمل النظام الامريكي،المصدر السابق،ص٢٠٥

(٥٠) اسيا الميهي، الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ ، ١٩٩٧، ص ٨٩.

المستقلة والحاسمة حول نمط شخصية الرئيس والعلاقات التنفيذية مع مؤسسة صنع السياسات ونظرة كل رئيس للعالم، ان هذه العوامل تحدد أي من المصالح يتم استيعابها"[٥١].

وخلاصة القول، فان سلطات الرئيس الامريكي في السياسة الخارجية محددة دستوريا بطريقة تجعل الرئيس محور عملية السياسة الخارجية لكنها في نفس الوقت محددة دستوريا برقابة الكونغرس واشتراط موافقته على العديد من الإجراءات الخارجية.

وتلعب شخصية الرئيس دورا هاما في تحديد دور بقية المؤسسات في صنع السياسة الخارجية، فنظرا لما يتمتع به الرئيس من سلطات قانونية ودستورية تساعد شخصية الرئيس وادراكاته واهتماماته بالسياسة الخارجية على اكتسابه سلطات اوسع في هذا المجال عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية او غموض الدستور في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية، او عن طريق استخدام اسلوب الاقناع لباقي الاطراف.

الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى أن الرئاسة الأمريكية هي إحدى المؤسسات التي ابتدعها العقل الأمريكي لتحقيق معاني الحكومة الديمقراطية،وستظل محور ارتكاز بنية النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة على مر العصور.

والمبادئ التي كفلها الدستور الأمريكي قد ركزت في الممارسة العملية سلطات أضافية للرئيس، استثمرها الرؤساء وكأنها حقوق دستورية مكتسبة.

ونتيجة تعدد وتوافر وسائل القوة الأمريكية،فأن الوسائل الأمريكية لتنفيذ السياسة الخارجية كانت أكثر تنوعا ودهاء مما كانت عليه أيام الحرب الباردة،مما انعكس على مرونة زيادة سلطات الرؤساء الأمريكان باستمرار خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وإن سلطات الرئيس في الظروف الاستثنائية ليست سلطات محددة له فقط،يستخدمها بانفراد أو بمعزل عن باقي السلطات ولاسيما السلطة التنفيذية التي يترأسها،والسلطة التشريعية المراقبة لسلطاته،وإنما قد تكون ذات علاقة بالسياسة

---

(٥١) فواز جرجس، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟،ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٢،ص٣٧ .

الخارجية عموما أولا وأخيرا،وان تلك العملية مع مركزية وأولوية سلطة الرئيس فإنها لاتتم من خلاله فقط وإنما من خلال المؤسسات كافة التي تشترك معه في صياغة السياسية الخارجية.

كما إن تفويض الرؤساء لسلطات استثنائية غالبا ما استند إليها،والمكون الفكري أحيانا كان المبرر لتلك السلطات كما في حال دور المحافظين الجدد في تفويض الرئيس بوش الابن سلطات كبيرة غير محددة في الأزمات والحروب.

فضلا عن ذلك يستمد دور الرئيس ، أهميته من نظرة الدستور إلي الرئيس وصلاحياته، وكذلك من خبرات المنصب التي تتراكم بمرور السنين، وكاستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية في الولايات المتحدة نفسها.

المستخلص

تحظى السياسة الخارجية الامريكية بأهتمام دولي مقارنة بمثيلاتها، وتستخدم الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الوسائل في تنفيذ سياستها الخارجية ، فتمارس سياستها عبر قنوات رسمية وغير رسمية، وفي ضوء هذه العملية يحتل الرئيس الامريكي مكانة مهمة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور،فحدود الحريات الممنوحة للمؤسسات المساهمة في صنع السياسة الخارجية تتحدد بالمجال الذي يسمح له بها الرئيس الامريكي ان تتحرك في نطاقه وانطلاقا من نمط شخصيته وإدراكه للواقع والصلاحيات الممنوحة له في ظل الظروف العادية والاستثنائية.

Abstract

Receive US foreign policy, international attention compared to other, United States used a variety of means in the implementation of foreign policy, used policy through formal and informal channels, and in the light of this process, US President occupies an important place in the decision-making in foreign policy process through the powers granted to him under the Constitution, the limits freedoms granted to institutions to contribute to the making of foreign policy is determined by domain which allows him by US President that is moving in its scope and the basis of the pattern of his personality and perception of reality and the powers granted to him under normal and exceptional circumstances.